

في الاردن، من تنازلات من جانب المنظمات الفدائية، فانه تضمن جوانب ايجابية بمقاييس تلك الحقبة، تمثلت في تأجيل الصدام الذي أعدت له السلطات الاردنية لكسر شوكة المقاومة الفلسطينية والانقضاء عليها، وفي اعتراف الحكم الاردني بمنظمات الكفاح المسلح، وهو ما جسّدته الاجتماعات العلنية للملك حسين ورئيس حكومته مع قادة هذه المنظمات، وعقد أول اتفاق رسمي معهم. وتمثلت ايجابية الاتفاق، أخيراً، في اضافة المصداقية على التأكيدات المتكررة للمنظمات الفدائية بأنها لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وان كل غايتها محاربة اسرائيل واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني منها.

وبوجود حدود مشتركة للبنان مع فلسطين، وقسم كبير من الشعب الفلسطيني اقتلع عنوة من وطنه منذ عقدين وعاش في ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة السوء، لم يكن بالامكان الحؤول دون انتقال ظاهرة الكفاح المسلح الى الوسط الفلسطيني في هذا البلد، الذي شهد العام ١٩٦٨ انطلاقة العمل الفدائي فيه. ولقد كان الرد الاسرائيلي سريعاً، وقوياً، بقصف القرى اللبنانية الجنوبية لترويع سكانها والدولة اللبنانية ودفعها الى وأد العمل الفدائي وهو في المهد. ونجحت العمليات الاسرائيلية في اثارة حملة معادية للمقاومة الفلسطينية اضطلعت بها الاحزاب والشخصيات اليمينية. وحدث أول تورط للسلطة اللبنانية في الصراع مع المنظمات الفدائية في خريف ذلك العام، عندما اعتقلت القوات اللبنانية ثلاثة فدائيين كانوا ينقلون أسلحة الى احدى قواعد الفدائيين خارج لبنان. وأصرّت السلطات اللبنانية على محاكمة الفدائيين بتهمة الحيازة غير المشروعة للأسلحة. وقد هاجم رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي، النائب كمال جنبلاط، موقف الحكومة من العمل الفدائي، ووصفه بأنه لا يعبر عن مشاعر الشعب اللبناني. واستثار موقف الحكومة ذلك الجماهير الشعبية اللبنانية، والفلسطينية، والاحزاب الوطنية، والنقابات العمالية، فنظمت التظاهرات التي طالبت باطلاق حرية العمل الفدائي، وفتح الحدود له، وتسليح القرى الحدودية، وقرار مشروع التجنيد الاجباري، وتنفيذه، لمواجهة اعتداءات اسرائيل. وفي ٢٢ كانون الاول (ديسمبر)، أعلن عن تأسيس «الهيئة اللبنانية لنصرة النضال الفلسطيني»، اشترك في انشائها ثلاثون حزباً ومنظمة نقابية واجتماعية. وجاء في نظامها الاساسي ان غايتها دعم المنظمات الفدائية، مالياً واعلامياً، والسعي الى توحيدها والتنبه الى الخطر الصهيوني على لبنان^(١٦).

وقبل ان ينتهي العام بثلاثة أيام أغارت طائرات مروحية اسرائيلية على مطار بيروت، ونسف المظليون الاسرائيليون ١٣ طائرة مدنية لبنانية. وبرّر ناطق اسرائيلي ذلك العمل بأنه ردّ على قيام فدائيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قبل ذلك بيومين، بمهاجمة طائرة مدنية اسرائيلية في مطار اثينا، واحداث اضرار فيها، وقتل أحد ركابها، بزعم ان الفدائيين وصلوا الى اثينا من بيروت، وانهما ينتميان الى فرع الجبهة الشعبية في لبنان. وسنرى، لاحقاً، ان تلك الغارة كانت البداية لانخراط النظام اللبناني في الحلف غير المعلن المناهض للثورة الفلسطينية، وفي صراع مريب وطويل ضدها.

أمّا سوريا التي التزمت التحفظ حيال الكيان الفلسطيني الرسمي، باعتباره «فاقد الثورة ورضي بأن يكون جزءاً من النظام العربي الذي لا يؤمن بحرب التحرير الشعبية»، فانها لم تُبدِ انحيازاً الى العمل الفدائي ومنظماته. ففي العام ١٩٦٨، كان ممنوعاً على الفدائيين مهاجمة القوات الاسرائيلية انطلاقاً من الجولان، وفرضت الحكومة السورية عليهم التنقل عبر الحدود بجوازات سفر رسمية، بدلاً من البطاقات العسكرية التي تزودهم بها منظماتهم، واستثنت من ذلك أعضاء منظمة